



الحاكمة كاشي هوكول

للنشر فورًا: 2023/9/6

الحاكمة هوكول توقع تشريعًا لدعم العمال من خلال حماية الموظفين من الاجتماعات السياسية والدينية الإلزامية، وتعزيز العقوبات ضد سرقة الأجور، وزيادة المزايا للعمال المصابين

التشريع (S4982/A6604) يحظر على أصحاب العمل إخضاع الموظفين الذين يختارون عدم المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بالمسائل السياسية والدينية لإجراءات تأديبية

سيسمح التشريع (S2832-A/A154-A) للنيابة العامة بالسعي إلى فرض عقوبات أقوى على أصحاب العمل الذين يسرقون الأجور من العمال

يزيد التشريع (S1161-A/A2034-A) الحد الأدنى للتعويض الأسبوعي للأفراد الذين يتلقون مزايا تعويض العمال

وقعت الحاكمة كاشي هوكول اليوم حزمة من التشريعات لدعم وحماية وتوسيع المزايا لعمال نيويورك. وقعت الحاكمة هوكول التشريع (S4982/A6604) لمنع أصحاب العمل من إخضاع الموظفين الذين يختارون عدم المشاركة في اجتماعات حول الآراء السياسية أو الدينية لصاحب العمل لإجراءات تأديبية. وقعت الحاكمة التشريع (S2832-A/A154-A) الذي يعتبر سرقة الأجور شكلاً من أشكال السرقة ويسمح للنيابة العامة بالسعي إلى فرض عقوبات جنائية أقوى ضد أصحاب العمل الذين يسرقون الأجور من العمال. كما وقعت الحاكمة التشريع (S1161-A/A2034-A) لزيادة الحد الأدنى من مزايا تعويض العمال لتوفير حماية أفضل للعمال ذوي الأجور المنخفضة الذين يتعرضون لإصابات ولا يستطيعون العمل.

"سيساعد هذا التشريع على ضمان حصول جميع سكان نيويورك على المزايا والحماية التي تسمح لهم بالعمل بكرامة،" قالت الحاكمة هوكول. "إن إدارتي ملتزمة بجعل ولايتنا هي الولاية الأكثر ملاءمة للعمال في البلاد، وأشكر رعاة مشروع القانون على شراكتهم في مهمتنا لإنشاء أقوى وأعظم وسائل الحماية هنا في نيويورك."

قالت المدعية العامة لنيويورك ليتيتيا جيمس: "يستحق كل شخص المعاملة بكرامة واحترام في مكان عمله. إن التشريع الذي يتم سنه اليوم سيساعد على حماية العمال في جميع أنحاء الولاية، وخاصة المهاجرين وغيرهم من سكان نيويورك الضعفاء الذين غالبًا ما يكونون ضحايا لأكثر الانتهاكات التي يمارسها أصحاب العمل مثل سرقة الأجور والتمييز. من الآن فصاعدًا، سيكون لدى مكاتب النيابة العامة الأدوات التي يحتاجونها لوقف مرتكبي سرقة الأجور الذين يسرقون مليارات الدولارات من سكان نيويورك كل عام. أود أن أشكر الحاكمة هوكول على سن هذه الإجراءات المهمة، وعضو الجمعية كروز، والسيناتور بريسلين، وجميع المسؤولين المنتخبين الآخرين على قيادتهم في رعاية هذا التشريع، وشركائنا في العمل المنظم لمناصرتهم بلا كلل لهذه القضايا."

يوسع التشريع (S4982/A6604) نطاق حماية حرية التعبير والعقيدة للموظفين، كما يحظر على أصحاب العمل إخضاع الموظفين الذين يختارون عدم المشاركة في الاجتماعات التي يراها صاحب العمل فيما يتعلق بآراء صاحب العمل بشأن المسائل السياسية والدينية لإجراءات تأديبية.

ويضيف التشريع (S2832-A/A154-A) سرقة الأجور إلى أنواع الأنشطة المشمولة في جريمة السرقة. من خلال تعديل قانون العقوبات، يسمح هذا التشريع للنيابة العامة بالسعي إلى فرض عقوبات أقوى على أصحاب العمل الذين يسرقون الأجور من العمال.

قال عضو مجلس شيوخ الولاية نيل بريسلين: "إن سرقة الأجور من أخطر أشكال استغلال العمال. في كثير من الأحيان يتم ارتكابها ضد بعض أضعف سكاننا بما في ذلك المهاجرين غير الشرعيين والعمال ذوي الدخل المنخفض. تعد إضافة سرقة الأجور إلى أنواع الأنشطة المدرجة في جريمة السرقة خطوة حاسمة لضمان حصول العمال على ما يحق لهم الحصول عليه. أشيد بالحاكمة هوكول لتوقيعها هذا الإجراء المهم ليصبح قانونًا."

قالت عضو الجمعية كاتالينا كروز: "يمثل اليوم لحظة محورية في كفاحنا من أجل العدالة لسكان الطبقة العاملة في نيويورك. أنا ممتنة للحاكمة هوكول لتوقيعها على قانون المساواة عن سرقة الأجور ليصبح قانونًا، ولشريكي في مجلس الشيوخ، نيل بريسلين، لدعمه الثابت، ومجلس مقاطعة النجارين لمساعدتنا في قيادة هذه الجهود. سيزود هذا القانون النيابة العامة بأداة قوية جديدة لملاحقة أصحاب العمل الجشعين الذين يسرقون الأجور، مما يسمح لهم بمتابعة تهم السرقة وإجمالي القضايا. في كل عام، يتم سرقة ما يقرب من 3.2 مليار دولار من الأجور من أكثر من 2 مليون من سكان نيويورك. في حين أن سرقة الأجور تؤثر بشكل غير متناسب على سكان الطبقة العاملة ذات الأجور المنخفضة في نيويورك، إلا أننا جميعًا نشعر بتداعياتها - من العمال المتضررين بشكل مباشر، إلى الأعمال التجارية الملتزمة بالقانون والتي يجب أن تواجه الآن منافسة غير عادلة. من خلال هذا القانون الجديد، نرسل رسالة مدوية مفادها: لن يتم التهاون مع سرقة الأجور في ولايتنا. معًا، نقف بلا تردد في التزامنا بالعدالة والإنصاف لكل عامل."

يزيد التشريع (S1161-A/A2034-A) من الحد الأدنى من مزايا تعويض العمال لتوفير حماية أفضل للعمال ذوي الأجور المنخفضة المصابين وغير القادرين على العمل. يوفر هذا التشريع الحد الأدنى من المزايا للعجز الجزئي الدائم أو المؤقت ليمت زيادته من 275 دولار في عام 2024 إلى 325 دولار في عام 2025، وزيادة إلى خمس متوسط الأجر الأسبوعي للولاية في عام 2026.

قال عضو مجلس شيوخ الولاية جيمس ساندرز الابن: "أشكر صراحة الحاكمة كاثي هوكول، ولجنة الجمعية المعنية برئاسة حزب العمال لاتويا جوينر، والنقابات العمالية التي جعلت هذا القانون ممكنًا لأننا احتفلنا للتو بعيد العمال في ولاية نيويورك حيث أقيم أول موكب لعيد العمال في أمريكا في عام 1882. سيزيد هذا القانون الجديد من استحقاقات العجز التعويضية للعمال، ويضمن تحديث المبالغ في الوقت المناسب. يستحق العمال الذين أصيبوا أثناء العمل كل الدعم اللازم الذي يمكننا تقديمه لهم."

قال غاري لابارييرا رئيس مجلس تجارة البناء والتشييد في ولاية نيويورك: "نشكر الحاكمة هوكول لتوقيعها على هذا التشريع الهام ليصبح قانونًا. سرقة الأجور مشكلة متفشية، خاصة داخل صناعة البناء غير النقابية. من خلال تعزيز العقوبات الجنائية المرتبطة بهذا النشاط الفاسد، نعتقد أن القانون الجديد يوفر أدوات مهمة للمساعدة في ردع المشكلة المستمرة لسرقة الأجور لأنه يضيف خيار إنفاذ آخر للضحايا. ستكافح مهن البناء دائمًا نيابة عن العمال النقابيين وغير النقابيين ضد المقاولين عديمي الضمير الذين يسعون إلى استغلال الأيدي العاملة؛ وتنتقل إلى مواصلة العمل مع الحاكمة وشركائنا في الهيئة التشريعية بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية."

قال ماريو سيلينيتو رئيس الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية في ولاية نيويورك: "نشيد بالحاكمة هوكول للتوقيع على ثلاثة تشريعات مهمة تضمن أن ولاية نيويورك تقود الطريق عندما يتعلق الأمر بحماية حقوق العمال. من بين القوانين الجديدة التشريعات التي تعالج التاريخ الطويل لأصحاب العمل الذين يستخدمون ما يسمى بـ 'اجتماعات الحضور المُقيد' لفرض آرائهم على القرارات الشخصية المتعلقة بالدين أو الرعاية الصحية أو الانتماءات السياسية أو الانضمام إلى المنظمات المدنية أو الأخوية أو النقابات العمالية. يحمي هذا القانون الجديد العمال من خلال منع أصحاب العمل من اتخاذ إجراءات سلبية ضد موظفيهم لرفضهم المشاركة في مثل هذه الاجتماعات. نحن سعداء بتوقيع الحاكمة على قانون آخر يلبي احتياجات العمال المصابين. إن القانون الجديد لا يوفر فقط زيادة تشتد الحاجة إليها في الحد الأدنى لمزايا تعويض العمال، ولكن سيتم الآن فهرسة المزايا مما يؤدي إلى معاملة العمال المصابين بشكل أكثر إنصافًا للمضي قدمًا. وأخيرًا، ترسل الحاكمة هوكول رسالة بصوت عالٍ وواضح مفادها أن سرقة الأجور جريمة خطيرة لن يتم التهاون معها. سيكون لدى وزارة العمل وجهات

إنفاذ القانون والنيابة العامة الآن الأدوات التي يحتاجونها لملاحقة أصحاب العمل الذين ينتهكون القانون عمدًا وعن قصد من خلال دفع أجور منخفضة لعمالهم. نشكر الحاكمة وزعيمة الأغلبية في مجلس الشيوخ أندريا ستيوارت كوزينز ورئيس الجمعية التشريعية كارل هيسي والأغلبية الديمقراطية في كلا المجلسين على إعطاء الأولوية لحماية العمال."

قال فنسنت ألفاريز، رئيس مجلس العمل المركزي لمدينة نيويورك، الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية (AFL-CIO): "إن مشاريع القوانين التي وقعتها الحاكمة هوكول خلال إفتار العمل هذا الصباح هي انعكاس لالتزامها تجاه العاملين في جميع أنحاء مدينتنا. وهي توفر ضمانات حاسمة لجميع الأسر العاملة، وتحمي حقوق العمال في التنظيم وكسب الصوت في العمل دون تهديد بالانتقام. كما نعرب عن تقديرنا لمقدمي مشاريع القوانين هذه على كل ما يقومون به من عمل، وكذلك مجلس شيوخ الولاية وجمعيتها بكامل أعضائها على التزامهم بهذا الجهد الهام."

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)